بين المبني للفاعل والمبني للمفعول[1].

ويرى الصفار في باب ما تعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال:

أن سيبويه أورده هنا لأنه سبق أن عالج ظرفي الزمان والمكان وهما مفعول فيه والحال شبيهة الظرف إذ هي مفعول فيها أيضاً.

ثم يشرح الفرق بين وقع عليه الفعل ووقع فيه الفعل ويرى إن وقع عليه الفعل ولا يقع فيه. وسيبويه استخدم الاصطلاحين هنا[2].

ثم أراد سيبويه أن يفرق بين ما يقع مفعولاً به وبين ما هو حال بأمور منها أن المفعول به يكون معرفة ونكرة والحال لا تكون إلا نكرة، ثم أن المفعول به، يكون معناه ثانياً كمعناه أولاً، إذا قلت كسوت الثوب فحذفت المفعول الأول وأحللت الثاني محله فإنه يصير أولاً ولا ينتقل عن المعنى الذي كان له ثانياً بخلاف ضربت زيداً ضاحكاً لأنك لو قلت: ضربت ضاحكاً لاختل المعنى[3].

---

(1) في إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيداً، والأحسن إقامة الأول والمنع إذا لم يؤمن، فينوب الأول نحو أعطى زيداً عمراً إذ لا يدري إذا أقيم الثاني هل هو آخر أو مأخوذ.
والثاني المنع مطلقاً. والثالث المنع إن كان نكرة والأول معرفة لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب (كان) وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي. والرابع أنه قبيح حينئذ أي إذا كان نكرة والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء وعزى للكوفيين.
الهمع 1/162، حاشية التونسي 1/239

(2) قال السيرافي: ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثان من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه.
الكتاب تحقيق هارون 1/44

(3) اختلفوا من أي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب الشبيه بالمفعول به وهو الأرجح وقيل نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الأول ويؤيد الكوفيون كون الحال منتقلة عن المفعول به.
الهمع 1/237